مرسوم رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣
بإعادة تنظيم هيئة تنظيم سوق العمل

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل، وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم هيئة تنظيم سوق العمل،
وبناءً على عرْض رئيس مجلس الوزراء،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعاد تنظيم هيئة تنظيم سوق العمل، وذلك على النحو الآتي:

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل (بدرجة وكيل وزارة)، وتتبعه:

أولاً: إدارة الاتصال.

ثانياً: إدارة المشاريع.

ثالثاً: إدارة التوعية والشراكات.

رابعاً: نائب الرئيس التنفيذي للسياسات ومعلومات السوق (بدرجة وكيل مساعد)، وتتبعه:

١- إدارة السياسات والبحوث.
٢- إدارة الدراسات ومعلومات السوق.
٣- إدارة حماية الأجور.

خامساً: نائب الرئيس التنفيذي للموارد والمعلومات (بدرجة وكيل مساعد)، وتتبعه:

١- إدارة الموارد البشرية.
٢- إدارة الموارد المالية.
٣- إدارة تقنية المعلومات.

سادساً: نائب الرئيس التنفيذي للخدْمات والأعمال (بدرجة وكيل مساعد)، وتتبعه:

١- إدارة خدْمات أصحاب الأعمال.
٢- إدارة خَدْمات العمالة.
٣- إدارة تَطوير الأعمال.
٤- إدارة تطوير الأنظمة العمالية.

سابعاً: نائب الرئيس التنفيذي للضَّبْط القانوني والحماية (بدرجة وكيل مساعد)، وتتبعه:

١- إدارة الشئون القانونية.
٢- إدارة التفتيش العمالي.
٣- إدارة الرَّصْد الوقائي.
٤- مركز الحماية والتَّظلُّمات.

المادة الثانية

يُلغى المرسوم رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم هيئة تنظيم سوق العمل.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشَر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٨ رجب ١٤٤٤هـ
الموافق: ٣٠ يناير ٢٠٢٣م